رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث ١٢ / ٤ / ٢٠٢٤
تاريخ قبول البحث ١٥ / ٧ / ٢٠٢٤
تاريخ النشر ٣٠ / ١٢ / ٢٠٢٤

مدى تأثير الأزمة اليمنية عام ٢٠١١ على دول مجلس التعاون الخليجي

The extent of the impact of the Yemeni crisis in 2011 on the Gulf Cooperation Council countries

م.م بدر داخل بديوي العبدلي
Badr dakel Badawi Al-Abdali
جامعة الكوفة / كلية الآداب
University of Kufa / College of Arts
baderd.alabdali@uokofa.edu.iq

م.م. عمار محمد علي رضا
Ammar Mohammed Ali Reda
جامعة الكوفة / كلية اللغات
University of Kufa / College of Languages
ammarm.algurabi@uokofa.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals
https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

بدأت الثورة اليمنية في ١٥/ ١/ ٢٠١١ ، وواجه اليمن العديد من التحديات الداخلية والخارجية نتيجة لهذا الحدث. تتأثر البلاد والوطن العربي بشكل كبير ، خاصة المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودول مجلس التعاون الخليجي ، بسبب القرب الجغرافي وعدم معالجة مشاكل الجنوب ، مما قد يؤدي إلى تأثير سلبي على تقسيم اليمن واستقرار الحدود مع دول الجوار. وبما أن الجمهورية اليمنية تعتبر جزءا استراتيجيا من أمن دول الخليج العربي، فإن ذلك ، يشكل تهديدا طبيعيا لأمن واستقرار دول مجلس التعاون الخليجي. لذلك ، يؤثر الصراع في اليمن على هذا الأمن ، ويمكن أن تنتشر الانقلابات والعقبات الأمنية إلى الدول المجاورة ، وخاصة المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ، نتيجة لاعتبارات جغرافية.

الكلمات المفتاحية: "الثورة اليمنية "، "دول مجلس التعاون الخليجي "

Abstract

The Yemeni revolution began on January 15, 2011, and as a result, Yemen faced many internal and external crises, which were reflected primarily on it and on the Arab world, especially the Kingdom of Saudi Arabia, the Sultanate of Oman and the Gulf Cooperation Council countries, due to considerations of geographical proximity. The most important of these is the failure to address the southern issue, which may lead to the division of Yemen, which will result in the revival of border problems with neighboring countries, which will naturally lead to threatening security and stability in the Gulf Cooperation Council countries, given that the Republic of Yemen represents the strategic depth of the security of the Arab Gulf countries, so any conflict in it will affect it, and any security coup and chaos may cast its shadow on neighboring countries, especially the Kingdom of Saudi Arabia and the Sultanate of Oman due to the geographical proximity, as we mentioned earlier.

Keywords: "Yemeni Revolution", "Gulf Cooperation Council Countries"

المقدمة

بدأت الثورة اليمنية في ١٥/ ١/ ٢٠١١ ، ومنذ ذلك ، الحين شهدت البلاد تطورات مهمة أثرت على مختلف جوانب حياة المجتمع المدني ، بالإضافة إلى ، نفوذها الإقليمي والدولي. جاء ذلك ، نتيجة فشل الجيش اليمني في بناء مؤسسات الدولة الحديثة ، فضلا عن ذلك ، التدخل الخارجي في الشؤون اليمنية ، مما أثر بشكل كبير على دول المجاورة من الناحية والاقتصادية والسياسية والأمنية. عانت اليمن ، بسبب قربها الجغرافي ، من أضرار داخلية وخارجية نتيجة للثورة التي أثرت على العالم العربي ، وخاصة على المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن جمهورية اليمن تمثل العمق الاقليمي لأمن دول الخليج ، والذي يمكن أن يؤدي إلى تقسيم اليمن ، حيث من أبرز القضايا التي لم يتم تناولها تثير قضية الحدود مع دول الجوار وبالتالي تهدد أمن واستقرار دول مجلس التعاون الخليجي.الصراعات الداخلية في ذلك ، سوف تؤثر على هذه البلدان. كما ايضاً يمكن أن تنعكس الاضطرابات والانقلابات الأمنية سلبا بسبب القرب الجغرافي للدول المجاورة ، وخاصة المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ، مما قد يعيد إحياء قضية الحدود مع الدول المجاورة.

موضوع الدراسة: يعتبر اليمن عمقا استراتيجيا للخليج العربي من الناحيتين السياسية والأمنية ، مما يدفع دول الخليج العربي إلى السعي لإبعاد اليمن عن التدخل الخارجي. كما ايضاً يشكل ذلك ، تهديدا لاستقرار دول المجلس نتيجة الأحداث التي شهدتها اليمن منذ عام ٢٠١١ ، وتزايد التنمية منذ عام ٢٠١٤ ، والصراعات الداخلية والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة التي تهدد استمرار الدولة ككيان سياسي موحد. نظرا لوجود علاقة وثيقة بين سلامة اليمن وسلامة دول التعاون الخليجي ، فإن مشكلة الدراسة هي دراسة مدى تأثير الأزمة اليمنية على دول مجلس التعاون الخليجي هي:

- ما هي جذور وابعاد الازمة اليمنية؟
- ما مدى تأثير الازمة اليمنية على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية؟

أهداف البحث: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الأزمة اليمنية على دول مجلس التعاون الخليجي من خلال معرفة جذور وابعاد الازمة اليمنية اولاً, ومعرفة جوانب تأثير الازمة اليمنية على دول المجلس ثانياً.

فرضية البحث: تفترض هذه الدراسة هناك علاقة بين الأزمة اليمنية ومدى تأثيرها على دول مجلس التعاون الخليجي.

منهجية البحث: تم اعتماد المنهج الاستقرائي لمعرفة بدايات وأسباب الثورة اليمنية, والمنهج التحليلي لتوضيح السياسات المتخذة من قبل دول مجلس التعاون الخليجي تجاه الثورة وكيفية تأثيرها مستقبلاً على المستوى الإقليمي.

هيكلية البحث:. تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث, المبحث الأول جاء بعنوان جذور وابعاد الأزمة اليمنية عام ٢٠١١, وتم تقسيمه الى ثلاث مطالب يدرس الأول جذور الأزمة اليمنية, أما الثاني فتناول بداية الأزمة اليمنية ، والثالث تناول بعد الأزمة اليمنية ، والثاني بعنوان سياسة دول مجلس التعاون الخليجي تجاه الأزمة اليمنية ، وتم تقسيمها إلى ثلاثة مطالب.الأول يتعلق بدراسة سياسات التحول السعودي في الحركة اليمنية المناهضة للحوثيين ، والثاني يتعلق بدراسة سياسات التعاون مع الحكومات الغربية في مجموعة من الأصدقاء في اليمن ، والثالث يتعلق بدراسة السياسة الخارجية لمجلس التعاون الخليجي التي تقدم المساعدات لليمن.والثالث بعنوان تأثير الأزمة اليمنية على دول مجلس التعاون الخليجي. يتعلق المطلب الأول بدراسة تأثير

الجوانب السياسية والأمنية للأزمة اليمنية على دول مجلس التعاون ، أما المطلب الثاني فيتعلق بدراسة تأثير الجوانب الاقتصادية للأزمة اليمنية على دول مجلس التعاون.

المبحث الاول : جذور وأبعاد الازمة اليمنية

تجدر الإشارة إلى أن الأزمة اليمنية بدأت في ١١ يناير ٢٠١١ تحت عنوان" ١٥ فبراير ٢٠١١ "بدأت الثورة اليمنية سلميا وأولا من السلطة "علي عبد الله صالح"من خلال محاولة اغتياله نشأت الأزمة اليمنية نتيجة العديد من الصراعات السياسية بين الحكومة اليمنية السابقة والقبائل.

وقد أدى هذا التطور إلى أسباب موضوعية تتفاعل مع الأبعاد الداخلية منها والخارجية لهذه الأزمة. من المهم بشكل خاص ملاحظة تدهور الجانب الطائفي في الصراع السياسي ، ليس فقط بين الحكومة والمعارضة ، ولكن أيضا بين صفوف المعارضة نفسها ، وخاصة بين التجمعات اليمنية للحوثيين وحزب الإصلاح والقوى المرتبطة به. ومع ذلك ، كان الطرفان يتعاونان بشكل مباشر كأعضاء نشطين في ثورة الشعب اليمني.

شهد اليمن خلال فترة حكم عبد الله صالح العديد من الصراعات السياسية التي أدت في بعض الأحيان إلى نشوب حروب أهلية. فعلى الرغم من توحيد شطري اليمن وتأييد المجتمع الدولي لهذه الخطوة من خلال إصدار مجلس الأمن دعماً لها، إلا أن نظام الرئيس السابق لم يستغل هذه الفرصة لتعزيز الوحدة على أسس وطنية حقيقية. بل قام باستقصاء القيادة في الجنوب، مما أدى إلى تصاعد الخلاف بين الطرفين حتى اندلعت الحرب الأهلية في عام ١٩٩٤. في هذا المبحث، سنستعرض جذور وأبعاد الأزمة اليمنية من خلال تناول نشأتها وبدايتها، ثم سنوضح مظاهر هذه الأزمة وأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: دوافع الأزمة في اليمن

ظهرت الأزمة اليمنية في بداية عام ٢٠١١ كجزء من "الحركة الثورية العربية" ، وهي نتيجة تراكمية لسياسات الحكومة السابقة في اليمن ، بالإضافة إلى انها تلعب الأبعاد الدينية والطائفية دورا في الشان السياسي اليمني، ليس فقط بين الحكومة والمعارضة ، ولكن أيضا داخل صفوف المعارضة نفسها.

أصبحت الحكومة اليمنية المنتقلة ، بقيادة عبد ربه منصور هادي ضعيفة بشكل متزايد بعد أن استولى الحوثيون على العاصمة صنعاء في نهاية عام ٢٠١٤. كان اتفاق السلام والتعاون الوطنية بصيص أمل لحل سريع في الصراع اليمني ، لكن هذا الأمل سرعان ما تلاشى. ويشجع الحوثيين على السعي للسيطرة على المؤسسات الرئيسية في العاصمة من خلال تعيين الموالين لهم في مناصب مختلفة داخل الوكالات الحكومية ووسائل الإعلام الرسمية. كما ايضاً قادوا أعضاء الحكومة الذين كانوا قيد الإقامة الجبرية ، بمن فيهم عبد ربه منصور هادي. بعد أن هرب هادي من الإقامة الجبرية وسحب استقالته للانتقال إلى المملكة العربية السعودية واستئناف مهامه ، عزز الحوثيون نسختهم المنقحة من الدستور وقرروا الانسحاب من حكومتهم..[١]

يمكن لتنظيم القاعدة في اليمن من ناحية الاستفادة من الفوضى الناجمة عن الصراع المستمر بين الحوثيين وحلفائهم ، ومن ناحية أخرى سعى تنظيم آبي أيضا إلى الاقتراب من بعض القبائل اليمنية. إذا استمر

هذا الارتباك ، ستتمكن المنظمة من إعلان تفويضها في المناطق التي تديرها ، والتي ، بالإضافة إلى ، القلق بشأن نقل الاحتجاجات في اليمن ، تشكل تهديدا لدول مجلس التعاون الخليجي.[٢]

المطلب الثاني : بدايات الازمـــة اليمنيـــة

ساهم التشريع الخاص بالمجالس المحلية مساهمة كبيرة في تفاقم الأزمة اليمنية ، حيث بدا أنه محاولة لاحتواء المطالب المتعلقة بالحكم الذاتي المحلي. أصدرت الحكومة المركزية هذا القانون في عام ٢٠٠٠، حيث حددت المعايير التي يجب أن تعمل عليها المجالس المحلية ، وشرحت طبيعة ومدى نقل السلطة من الحكومة المركزية إلى هذه البرلمانات الجديدة.

واصلت الحكومة المركزية السيطرة على القضايا المهمة ذات المصلحة الوطنية ، مثل السياسة الدولية والأمن العام والجيش ، كما ايضاً احتفظ الرئيس والحكومة بالحق في رفض جميع الإجراءات المحلية. لكن قانون المجالس المحلية يمنح هذه المجالس السيطرة على شؤونها اليومية ، ويخصص الموارد المالية ، ويمكينها من تنفيذ برامج التنمية ، ويوفر لها إمكانية الوصول إلى المرافق العامة مثل المياه والكهرباء.

ومع ذلك ، ، فإن نقل السلطة من المجلس المركزي إلى المجلس المحلي المنتخب كان سبب ضغط سياسي ، وليس نتيجة رغبة حقيقية في الإصلاح من قبل الرئيس والحكومة اليمنية. ويتضح ذلك ، من خلال التعديلات التي أدخلت على قانون عام ٢٠٠٨ ، والتي تنص على انتخاب المحافظين من قبل أعضاء المجالس المحلية على مستوى المقاطعة والمحافظ. الرئيس صالح لبعض الوقت ، على الرغم من التزامه بهذه التعديلات ، رفض على الفور نتائج انتخابات المجالس المحلية "صعدة" و "الضالع" ، وتعيين أولئك الذين يرغبون من المحافظ دون النظر في مزايا الانتخابات. منذ عام ٢٠١١ ، تم تعيين الحاكم بموجب مرسوم رئاسي.[٣]

منذ بدء الأزمة ، شهد اليمن حربا أهلية في عام ٢٠١١. خرج مواطنون يمنيون إلى شوارع المدن الكبرى للاحتجاج على انتخاب الرئيس السابق علي عبد الله صالح بعد انهيار المنظومة الرئاسي التونسي والمظاهرات في مصر ، وهو مثال ملهم. بعد مفاوضات طويلة تحت رعاية مجلس التعاون الخليجي ، أصبح الرئيس عبد ربه منصور هادي رئيسا في ٢/٢٠١١. مع مرور الوقت ، تفاقم الصراع الداخلي حيث استخدمت الحركة الحوثية ، التي خاضت عدة حروب مع جيش صالح ، الفوضى لتوسيع نفوذها في محافظة صعدة وتمكنت من السيطرة على العاصمة صنعاء في ٢٠١٤-٩. ثم انسحبت قوات هادي إلى مدينة عدن في جنوب اليمن ، وواصل الحوثيون تقدمهم نحو الجنوب ، وهاجموا مطار عدن الدولي في ٣/٢٠١٥.[٤]

كما ايضاً كان هناك مؤتمر حوار وطني حضره (٥٦٥) ممثلا من مختلف أطياف المجتمع الاجتماعي والسياسي اليمني سعوا إلى حل القضايا المتراكة لحركة الحوثيين والجنوب ، فضلا عن ذلك ، مطالب العدالة الانتقالية والإصلاح السياسي ، وان الهدف من هذه المفاوضات هو التوصل إلى سلسلة من الاستنتاجات التي من شأنها أن تكون بمثابة التوصيات السياسية للدستور اليمني الجديد ، بما في ذلك ، إعادة هيكلة مؤسسات الدولة وأنظمة الحكم. كان.وكان الغرض من هذا الاجتماع هو التوصل إلى سلسلة من النتائج التي من شأنها

أن تكون بمثابة توصيات سياسية للدستور الجديد لليمن. لذلك ، ، انتهى الاجتماع دون التوصل إلى توافق في الآراء بشأن النموذج الفيدرالي الجديد. ومع ذلك ، ، أعلن الرئيس هادي أنه في ٢/٢٠١٤ أنشأ لجنة رئاسية مكونة من ١٦ عضوا و ٨ ممثلين من شمال وجنوب اليمن ، لمعالجة القضايا السياسية والوطنية المعلقة ، من أجل إنشاء لجنة اتحادية تحاول تقسيم اليمن إلى ٤ مناطق في الشمال و ٢ في الجنوب. إلا أن التوسع العسكري للحوثيين كان مدفوعا جزئيا بمعارضة أنصار الخريطة الاتحادية التي أوصت بها الهيئة وحرصهم على عدم تنفيذها في الواقع ، وفقط ليعرفوا لاحقا أن هذه الخريطة كانت الحدث الأبرز للثورة والسبب الرئيسي لتكثيف الصراع في الأزمة اليمنية. في عام ٢٠١٥ ، اختطف الحركة الحوثية مدير مكتب الرئيس هادي والأمين العام للمؤتمر الوطني أثناء توجههم لكشف النقاب عن مسودة دستور جديد ينظم الفيدرالية ، وبعد ذلك ، وضع الحوثيون الرئيس هادي قيد الإقامة الجبرية ، مما سمح له بالهروب إلى عدن والإقامة في المملكة العربية السعودية ، ومنذ ذلك ، الحين عمل هو والحكومة الرسمية في الرياض.(٥)

كان للتدخل الخليجي، وبالأخص المملكة العربية السعودية، في اليمن تأثير كبير، فقد واجهت البلاد انعكاسات كبيرة على الانسان والاقتصاد والمجتمع. وأدت الحرب إلى توقف شبه كامل للمعاملات التجارية الداخلي والخارجي، بالإضافة إلى ، تعطيل طرق الشحن والتوزيع.

ونتيجة لذلك ،، انعدمت المواد الغذائية والوقود، مما جعل ما يقارب ٨٠% من سكان اليمن بحاجة إلى مساعدات إنسانية. كما ايضاً تدهور النظام الصحي في معظم المناطق، وخاصة في "عدن"، مما ساهم في ظهور أوبئة مثل "حمى الضنك". وقد تأثر ما يقارب ٢.٥ مليون مشرد داخل البلاد، بالإضافة إلى ، نحو ٢٠٠,٠٠٠ لاجئ خارجها، من أصل ٢٧ مليون نسمة في عام ٢٠١٥.(٦)

المطلب الثالث: أبعاد الازمـــة في اليمـن

أصبحت اليمن، كدولة ومجتمع وسلطة مركزية، أكثر ضعفاً وأقل مكانة مما تستحق أو تأمل. فقد فشلت الدولة اليمنية الانتقالية في تحقيق أدنى مستويات التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بينما لا تزال عملية الإصلاح السياسي عالقة في مكانها. وقد تفاقمت الأوضاع، حيث ارتفعت معدلات البطالة بشكل حاد، وبلغ الفقر مستويات لم تشهدها البلاد منذ عقود. كما ايضاً زادت حدة التفاوت الاجتماعي بين المواطنين اليمنيين، مما أثر سلباً على جوانب رئيسية عدة:(٧)

اولا: البـعد السياسي للازمة اليمـنية

يتمثل الجانب السياسي للأزمة اليمنية التحديات في إقامة نظام لدولة موحدة ، ويتمثل هذا الجانب الاتجاهات الأربعة التالية:

١-أزمة الهوية الوطنية (عدم الاندماج الوطني): إن انتماء المجتمع وولاء أفراده في أي دولة ليس الولاء لوطنهم أو دولتهم ، بل للقبائل والطوائف والأقاليم والسلالات ، التي تتجلى في الأحداث التي وقعت

في البلاد من عام ١٩٩٤ إلى الوقت الحاضر ، مما يهدد بإغراق البلاد في أزمة التكامل الوطني ، وربما أزمة الهوية الوطنية.

٢-أزمة الاختراق (عدم التكامل الإقليمي): تعكس عدم قدرة الحكومة المركزية أو اللامركزية على فرض سيطرتها وسياساتها وفقا للقوانين والدساتير في جميع أنحاء أراضي الدولة والوصول إلى جميع مكونات المجتمع وانقساماته. من الواضح أن الحكومة اليمنية غير قادرة على توسيع نفوذها في جميع أنحاء أراضي الدولة ، لذا فإن الأحداث التي وقعت في صعدة هي دليل على أزمة اختراق.

٣-أزمة الشرعية: كانت الأزمة الشرعية في اليمن هي فشل المواطنين اليمنيين في قبول النظام السياسي لأنه غير شرعي ، وشرعية النظام مرتبطة بطبيعة سلطة الحكومة ومسؤوليتها ودرجة الالتزام بالقانون والدستور الوطني.

٤- أزمة المشاركة السياسية: على الرغم من خوض النظام السياسي اليمني التجربة الانتخابية, الا انه يعني من أزمة مشاركة, وأزمة وعي سياسي رغم حضور الانتخابات, فالأخيرة عاجزة عن تحقيق اهدافها المعلنة, فهي عاجزة عن ادارة الصراع السياسي بطريقة سلمية, وفشلت في تفعيل مبدأ التداول والتناوب السلمي للسلطة.

ثانياً: البـعد الاقتصادي للازمة

يتباعد هذا البعد في الاتجاهات التالية:

١ - النمو الاقتصادي: تشير الإحصاءات إلى أن نمو الناتج الإجمالي في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٨ لم يتجاوز ٤ ٪ سنويا. يعتبر هذا المعدل منخفضا ، ولكنه مدفوع بشكل أساسي بقطاع المواد الخام والمشتقات البترولية بنسبة ٣٢٪. لكن هذا النمو لا يزال غير كاف لزيادة دخل الفرد والحد من الفقر والبطالة.

منذ نهاية عام ٢٠١٤ ، شهد الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا بنسبة ٣٩ ٪ نتيجة للتوقف الكبير للنشاط الاقتصادي. ويعزى ذلك ، إلى الانخفاض الكبير في نشاط القطاع الخاص والأعمال التجارية ، فضلا عن ذلك ، انخفاض فرص الأعمال بسبب عدم الاستقرار ونقص الإمدادات ، والارتفاع الحاد في تكاليف التشغيل. وقد أدى ذلك ، إلى عدد كبير من تسريح العمال في القطاعين الحكومي وغير الحكومي.

وفقا التقارير المالية المنشورة من البنك الدولي ، انخفضت الإيرادات العامة بمعدل ٢٤ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي قبل اندلاع الصراع ، لتصل إلى ما يقارب ٨ ٪ من هذا الناتج ، وشهدت انخفاضا كبيرا في عام ٢٠١٨. ولتغطية العجز ، اعتمدت الحكومة على استخدام الائتمان المصرفي المركزي وتراكم الحقوق الغير مدفوعة ، بما في ذلك ، حقوق القطاع العام. كما ايضاً ارتفع تضخم الأسعار في عام ٢٠١٧ بنسبة ٣٠٪ ، وفي عام ٢٠١٨ وصل إلى ٥٥%.

٢- الاختلال في الموازنة العامة للدولة يحدث نتيجة عدم التوازن بين الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري من الناتج المحلي، مما يعكس ضعف تخصيص الموارد العامة بشكل أمثل. وهذا يؤثر سلبا على التأثير الاقتصادي للميزانية العامة ، حيث أنه يحفز النشاط الاقتصادي ، ويقلل من قدرته على زيادة العمالة ويزيد من إجمالي المعروض من السلع والخدمات. تمثل ظاهرة الميزانيات الإضافية أيضا جانبا آخر من المشكلة ، حيث تشير هيئة المحاسبة الإشرافية المركزية إلى أن الكيان الذي يتلقى الميزانية الإضافية يدخر في الميزانية.

٣- المدخرات والاستثمار: هبوط معدل الاستثمار العام كنسبة مئوية من الناتج الإجمالي المحلي ، من ١٠.٣ ٪ في عام ٢٠٠٤ إلى ٧.٣ ٪ في عام ٢٠٠٦. بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٨ ، بلغ متوسط حصة الاستثمار العام في إجمالي الإنتاج ٨.٧ ٪ ، بينما بلغ متوسط الاستثمار الخاص ما يقارب ٨ ٪ من إجمالي الإنتاج. وبصفة عامة ، لا يزال معدل الاستثمار الإجمالي منخفضا وغير كاف لضمان نمو اقتصادي مرتفع ومستدام. على الرغم من جهود الحكومة لتنويع الاستثمار الأجنبي في اليمن ، وفقا لإحصاءات البنك الدولي ، انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر في البلاد بنسبة ٥٩ ٪ ، من ما يقارب ١١٧٠٠ مليون إلى ٧٧٠٠ مليون في الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٥.

ثالثاً: البعد الديمغرافي للازمة في اليمن

يتزايد في اليمن النمو السكاني منذ سبعينيات القرن العشرين بمعدل يصل إلى ٣.٥% حتى عام ٢٠٠٤، حيث بلغ عدد السكان حينها ١٩,٦٨٥,١٦١ نسمة. وفي عام ٢٠١٥، ارتفع هذا العدد إلى ٢٤ مليون نسمة، مما يدل على أن المجتمع يضم شريحة كبيرة من الشباب، حيث تمثل الفئة العمرية دون سن ٢٠ عاماً ما يقارب ٥٢% من إجمالي السكان، بينما تشكل الفئة دون سن ١٥ عاماً نحو ٤٥%.

ومن المتوقع أن يصل عدد السكان إلى ٢٤ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٣٠. هذه المعطيات تعزز من أهمية التوجه الى التعليم الأساسي بدلاً من الخدمات المتاحة، وتوفير الفرص اللازمة لتحقيق التعليم للجميع. كما ايضاً أن هذا الوضع يؤثر على الوعي الاجتماعي في المجتمع اليمني، مما يؤدي إلى زيادة معدلات الزواج والطلاق.

المبحث الثاني: سياسات دول مجلس التعاون الخليجي تجاه الازمة في اليمن

اتبعت دول مجلس التعاون الخليجي عدة سياسات للتعامل مع الازمة اليمنية, نذكر منها الاتي:

المطلب الأول : تحول السياسة السعودية في معادة جماعات الحوثيين في اليمن

شهدت التطورات الدولية والاقليمية التي أثرت على الأزمة في اليمن، وخاصة الأحداث التي شهدتها مدينة نيويورك الأمريكية في ١١/٩/٢٠٠١. وضعت هذه الأحداث اليمن تحت الضغط والتدخل الأمريكي لتقويض السياسة الإقليمية في الخليج الفارسي، بالإضافة إلى، دفعها إلى مواجهة مباشرة مع القوى الداخلية المصنفة على

أنها متطرفة. ونتيجة لذلك ، ، ينبغي أن تركز الجهود الحكومية على الأمن بدلا من التنمية للحد من هذه الظاهرة ومنع انتشارها إلى بقية دول الخليج العربي.[٨]

واجه اليمن أزمة سياسية وطنية عندما اشتبكت الحكومة الانتقالية لعدة مرات مع "حركة أنصار الله" ، التي عارضت تصرفات المركز وسياساته الداخلية. التدخل السعودي في اليمن في ٧٠ و ٨٠ من القرن الماضي ، أصبح اليوم أحد الأعداء ، لكنه ساهم بطريق الخطأ في ظهور حركة الحوثيين.١. ويرجع ذلك ، إلى جهود الرياض لنشر الأفكار السلفية في سياق الحصار الشيوعي في جنوب اليمن ، حيث تركز الحوثيون وأطلقوا على أنفسهم اسم "الشباب الموالين"."ترتبط السياسة السعودي في العداء ضد الحوثيين بسب الصراع الجيوسياسي بين السعودية وايران . منذ نجاح الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ ، حاولت الأخيرة تصدير تجربتها واختراق الشرق العربي ، خاصة في اليمن ، الذي له أهمية استراتيجية لطهران. وقد تجسدت في مساندة المكون الزيدي من" الشيعة "وحركته السياسية الحوثية" أنصار الله " خلال مواجهات متعددة مع السياسة اليمنية بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠١٠.[٩]

في المقابل ، واجهت المملكة العربية السعودية تهديدا محتملا لأمنها القومي نتيجة للتدخل غير المباشر من خلال تقديم الدعم العسكري للحكومة اليمنية ، بالإضافة إلى ، التدخل العسكري في مدن متعددة ذات الاكثرية الحوثية . في ٢٦ مايو ٢٠١٥ ، أعلنت المملكة البداية المفاجئة للحرب في اليمن من خلال السفير السعودي في واشنطن ، عادل الجبير ، ضمن تكتل من عشر دول (السعودية والبحرين والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة والمغرب والسودان والأردن ومصر والولايات المتحدة) تحت اسم "القاعدة"."في" العاصفة الحاسمة "".[١٠]

واستهدف الاجتياح العسكري المطارات والموانئ العسكرية والوحدات العسكرية والبنية التحتية والأمن والخدمات العامة والمرافق الاقتصادية والإسكان، واستخدمت أحدث الأسلحة، مصحوبة بحصار أضر بالاقتصاد اليمني وأثر على الصادرات والواردات والتحويلات المالية من وإلى اليمن ، مما أدى إلى نزوح وقتل الآلاف من اليمنيين في قصف عشوائي على مدنه.

المطلب الثاني: سياسة الشراكة مع الحكومات الغربية في مجموعة اصدقاء اليمن

في ١/ ٢٠١١ ، أطلقت حكومة المملكة المتحدة آلية تنسيق دبلوماسية رفيعة المستوى تسمى "أصدقاء اليمن" للحد من المخاطر الإقليمية والدولية الناجمة عن الأزمة اليمنية. وبالإضافة إلى ، توجيه الجهود لتحقيق الحكم الرشيد والإدارة الاقتصادية الأكثر استدامة ، وافق الفريق على تقديم دعم منسق لتدابير بناء الدولة لتعزيز الخدمات وتحسينها. تلعب الشراكة الاستراتيجية بين الغرب ودول مجلس التعاون الخليجي دورا مهما في تشغيل مجموعة "الأصدقاء اليمنيين" ، وهذه الشراكة جزء من العملية السياسية اليمنية. [١١]

في عام ٢٠١٠ ، سعت إلى تعزيز التغيرات السياسية والاقتصادية الشاملة في اليمن. ومع ذلك ، ، كان نفوذهم مقصورا على المعاملات مع النظراء في الوزارات الحكومية وأداء المهام المتعلقة بالدولة فقط. كما ايضاً

أن الأعضاء الممثلين لمجموعة الأصدقاء اليمنيين لديهم خبرة أقل في فهم السلطة غير الرسمية لليمن. بالإضافة إلى ، ذلك ، ، ركزت الاتصالات الخليجية بشكل أكبر على الشخصيات المؤثرة مثل شيوخ القبائل في اليمن ، في تسوية النزاعات السياسية. لكن النموذج غير الرسمي للرعاية عبر الحدود الذي يميز العلاقات بين النظام اليمني وقبائله يتسق مع الوساطة الرسمية المتعددة الأطراف والعمليات الدبلوماسية. هناك العديد من اليمنيين الذين يشككون في قدرة هذه النماذج على العمل كوسطاء محايدين ، بينما يؤكد آخرون على الأهمية الذي يشغله مجلس التعاون الخليجي في الوساطة وصياغة المقترحات التي تحدد الرؤية المستقبلية لليمن وتسهم في تعزيز الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي.(١٢)

المطلب الثالث: استراتيجية مجلس التعاون الخليجي في لليمن

تتميز استراتيجية مجلس التعاون الخليجي في اليمن بعدد من العوامل المشتركة ،على الرغم من خصوصيات قرارات كل دولة. عادة ما يكون أسلوب صياغة وتنفيذ السياسة العامة شخصيا للغاية ، ويقتصر على كبار أفراد العائلة المالكة ، الذين يحدون من القدرة المؤسسية على صياغة السياسات وتنفيذها وتنسيقها ، على الرغم من التحسن التدريجي في كفاءة بيروقراطي السياسة الخارجية.

على سبيل المثال ، تتعامل العديد من المؤسسات الرسمية في المملكة العربية السعودية مع العلاقات مع اليمن ، لكن لا أحد منها يعين مركزا حقيقيا للسلطة ، يتألف من العديد من الأمراء والملوك النشطين ، والمجلس التنسيقي لليمن والمملكة العربية السعودية. وفي الوقت نفسه ، كانت الإمارات العربية المتحدة منذ فترة طويلة مساهما رئيسيا في المساعدات لليمن ، حيث وظفت العديد من اليمنيين للشرطة. أما بالنسبة لقطر ، فقد أظهرت استعدادها لتحمل المخاطر لتحقيق السلام في اليمن وحل النزاعات الإقليمية ، وهي أكثر استعدادا بين دول مجلس التعاون الخليجي للانضمام إلى الحرب الأهلية في شمال اليمن.(١٣)

لقد ساهمت الانعكاسات الاقتصادية للزمة السياسية اليمنية في تراجع بعض دول مجلس التعاون الخليجي عن موقفها تجاه الازمة او التقليص من دورها الرسمي, وايضاً فان التهديدات الامنية التي نتجت عن التدخل العسكري الخليجي في اليمن, كانت بمثابة رد فعل عسكري من الميليشيات المسلحة في اليمن والهجمات التي حصلت على المنشأة الاقتصادية والنفطية قد اصبحت بمثابة الحد الفاصل في تدخل دول مجلس التعاون الخليجي في الصراع الداخلي اليمني.

المبحث الثالث : تأثير الازمة اليمنية على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

أدت الأزمة اليمنية إلى ظهور العديد من المخاطر والتهديدات، سواء داخل اليمن أو خارجه. فهذه الأزمة تحمل أبعادًا سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية تؤثر على دول مجلس التعاون الخليجي. من أبرز العوامل السياسية والأمنية التي زادت من مستوى التهديد لدول المجلس بعد اندلاع الأزمة اليمنية هو التدخل الإيراني في منطقة الخليج، الذي ساهم في خلق حالة من الفوضى وظهور الجماعات المتطرفة في اليمن. كما ايضاً أن الاهتمام الأمريكي والأوروبي بمصالحهم الاقتصادية والسياسية في اليمن يشكل تهديدًا إضافيا لدول مجلس

التعاون. بالإضافة إلى ، ذلك ،، فإن دعم المملكة المتحدة للسعودية في تدخلها العسكري ضمن التحالف العربي في اليمن قد ساهم في تفاقم الأزمة.

وعلى الصعيد الاقتصادي، فإن الأزمة اليمنية تؤثر بشكل كبير على دول مجلس التعاون الخليجي، حيث أن الموقع الاستراتيجي لليمن يجعله نقطة عبور حيوية للتجارة النفطية والسلعية لدول الخليج. كما ايضاً يمثل اليمن نقطة التقاء بين شبه الجزيرة العربية وبقية دول العالم، مما يتيح لأصحاب المصالح استغلال موقعه لأغراض سياسية وبسط نفوذهم في المنطقة. علاوة على ذلك ،، فإن البعد الاجتماعي للأزمة وما نتج عنه من تأثيرات متزايدة يشكل جانبًا مهمًا يؤثر على دول مجلس التعاون الخليجي.

المطلب الأول: التداعيات السياسية والأمنية للأزمة اليمنية على دول مجلس التعاون الخليجي

يعد اليمن الحلقة الأضعف بين الدول التي شهدت ثورة الربيع العربي ، خاصة من حيث التعرض للتدخل الخارجي وضعف المقاومة من الداخل. يهدف التدخل إلى إضعاف اليمن والسيطرة على موارده المادية والبشرية بالإضافة إلى ، السيطرة على موقعه الجغرافي المطل على أحد أهم طرق التجارة الدولية.١-من المهم الإشارة إلى أن وجود القاعدة في اليمن وتزايد القرصنة البحرية في مياهه الإقليمية هما السببان الرئيسيان للتدخل السياسي والأمني في الوضع في اليمن بعد اندلاع الأزمة ، مما ساهم في تعميق الانقسام السياسي للبلاد وأدى إلى اندلاع حرب أهلية. كما ايضاً تسعى بعض القوى الدولية إلى الحفاظ على اليمن كمنطقة نفوذ خاصة بها ، وضمان تمتع اليمن والدول المجاورة بالاستقرار السياسي والأمني.(١٤)

لقد كان للتدخل الإيراني في اليمن بعد الثورة الشعبية في عام ٢٠١١ تأثير كبير على الاستقرار الأمني لدول مجلس التعاون الخليجي. فقد أدى هذا التدخل إلى خلق حالة من التوتر وعدم الاستقرار، سواء في اليمن الذي لا يزال يسعى للتعافي، أو في دول الخليج العربي التي تعتبر أن هذا التدخل يحمل أهدافًا استراتيجية تخدم مصالح إيران في المنطقة.(١٥)

أحد أهم أسباب التدخل الإيراني في اليمن هو السيطرة على مضيق باب المندب بموقع استراتيجي يقع عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر ، والسعي الإيراني المستمر لمساواته بالوجود الأمريكي في اليمن بشكل خاص ومنطقة الخليج العربي بشكل عام ، وجهود إيران المستمرة للسيطرة على الحدود التي تربط اليمن بدول مجلس التعاون الخليجي. ليس هناك مسعى فوري ، ورغبة ملحة في اتخاذ اليمن كقاعدة لإطلاق إلى شرق أفريقيا.(١٦)

الجدير بالذكر أن بيان إيران في بداية الأزمة دعا إلى تصعيد العنف في اليمن ، حيث لعب الأخير دورا كبيرا في دعم الحوثيين كوسيلة لمشاريع إقليمية في منطقة الخليج العربي.(١٧)

بعد توقيع مبادرة مجلس التعاون الخليجي في ٤ – ٢٠١١ وتشكيل حكومة انتقالية بقيادة عبد ربه منصور هادي ، ازداد نفوذ إيران في اليمن ، وتنوعت أدواتها ، وتوسعت القوة التي تتعامل معها. بعد أن اقتصرت إيران على الحوثيين ، تمكنت من جذب عدد من أعضاء الكونغرس اليمني المنتسبين للحزب الاشتراكي اليمني ونشطاء المجتمع المدني الذين عملوا كخط دفاع لشرعية التدخل الإيراني في اليمن. كما ايضاً شهدت البلاد

توسعات عسكرية في مناطق مختلفة ، مما دفع الرئيس عبد ربه منصور هادي إلى إصدار تحذير لإيران بشأن التدخل في الشؤون الداخلية لليمن.(١٨)

من ناحية أخرى، نال اليمن اهتمامًا دوليًا من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية التي تسعى لتحقيق مصالح اقتصادية وسياسية فيه. يُعتبر اليمن من الدول الغنية بالنفط ويقع بالقرب من دول نفطية أخرى. ومن المهم الإشارة إلى أن ذروة التدخل الأمريكي كانت في عام ٢٠١١، حيث اتخذت الولايات المتحدة موقفًا حذرًا تجاه الأزمة، مفضلةً الانتقال السلمي للسلطة في اليمن وراغبةً في تغيير الرئيس السابق علي عبد الله صالح. جاء ذلك ، نتيجة مخاوفها من أن يؤدي سقوط النظام السابق إلى صراع سياسي قد يتيح لتنظيم القاعدة الانتشار والسيطرة، مما يهدد مصالحها في المنطقة، خاصة بعد اقتناعها بعدم قدرة علي عبد الله صالح على مكافحة الإرهاب بسبب وجود العديد من الخصوم السياسيين له وحالة الفوضى السائدة في البلاد.(١٩)

مع تفاقم الأزمة السياسية في اليمن وفشل المفاوضات الرامية إلى إيجاد حلول جذرية، وانضمام عدة أطراف إلى جانب الرئيس السابق علي عبد الله صالح، وتولي الرئيس عبد ربه منصور هادي الرئاسة، أصبح النزاع المسلح في المنطقة وسيلة لفرض السيطرة على الأراضي. وقد تدخلت الولايات المتحدة بشكل فعّال، حيث زودت السعودية بصواريخ جوية لمواجهة الحوثيين، كما ايضاً قدمت الاستخبارات الأمريكية الدعم اللوجستي لكل من السعودية والإمارات في عملياتهم العسكرية. بالإضافة إلى ، ذلك ،، قامت بتزويد طائراتهم بالوقود، مما يعكس دعمها الواضح للغارات الجوية في اليمن. إن التدخل الأمريكي في الأزمة اليمنية يعكس مصالحها من خلال النقاط التالية: (٢٠)

اولا: تختبر الولايات المتحدة ما إذا كانت إيران ستقدم الدعم للحوثيين للتحقق من دور إيران المحتمل كضابط شرطة إقليمي غير قابل للتكيف ، لكنها في الواقع دعمت جماعة الحوثي.

ثانيا ، يصرف الصراع في اليمن انتباه العالم عن عدم حماس تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) والتحالف الذي تقوده الولايات المتحدة للتعامل معه.

لم يقتصر التدخل الأجنبي على الولايات المتحدة ،بل امتد إلى الدعم البريطاني لدول مجلس التعاون الخليجي ، بقيادة المملكة العربية السعودية ، بعد أن طالب الرئيس هادي بالدعم الكامل منها ، وإرسال قوات عسكرية من الساحل اليمني وإرسال سفن مع عناصر من البحرية الملكية للمشاركة في العمليات العسكرية.(٢١)

تعرضت المملكة العربية السعودية لعدة هجمات من قبل الحوثيين وجماعاتهم ، مما تسبب في خسائر كبيرة لمواردها الاقتصادية. في ٥/٢٠١٩ ، نتيجة انفجار الألغام الأرضية المزروعة في المياه الإقليمية لدولة الإمارات العربية المتحدة في خليج عمان ، تعرضت ٢ ناقلة ، بما في ذلك ، ٤ ترفع علم المملكة العربية السعودية ، لأضرار بالغة. في ٩/٢٠١٩ ، تم استهداف مصنع أرامكو السعودية بطائرات بدون طيار من محافظي "بقيق"و" هجرة خريص". ويعد الهجوم من أبرز التطورات التي أثرت على استقرار دول مجلس التعاون الخليجي.١ لم تعلن المملكة رسميا مسؤوليتها عن جماعة الحوثي عن هذا الهجوم ، لكن التوقع يشير إلى تورط إيران ، الداعم الرئيسي للحوثيين في المنطقة. (٢٢)

لهذا الهجوم تأثيرات متعددة، حيث قد يؤدي إلى تقليص الإنتاج النفطي في المملكة العربية السعودية إلى النصف، مما سينعكس على التزويد العالمي بانخفاض يصل إلى ٥%. هذا الأمر قد يسهم في ارتفاع أسعار النفط بشكل غير متوقع. كما ايضاً أثر الهجوم على القيمة السوقية لأرامكو وحجم الاستثمار ، حيث شهدت البورصة السعودية انخفاضا بنسبة ٣٪ في اليوم التالي للهجوم. تلجأ بعض الدول ، مثل كوريا الجنوبية ، إلى إعلان استخدام احتياطيات النفط من الاحتياطيات الاستراتيجية. ويعتقد أن استهداف إيران ،أحد الأسلحة العسكرية ، هو جزء من جهود الإدارة الأمريكية لإرسال رسالة مفادها أن طهران لديها القدرة على وقف صادرات النفط السعودية إذا أجبرت الولايات المتحدة إيران على خفض صادراتها النفطية إلى الصفر، مما يؤكد دورها كوجود مستقر في منطقة لا يمكن القضاء عليها. قال:" إنها فكرة جيدة".[٢٣]

وبناء على ما سبق ، يمكن القول إن تأثير الولايات المتحدة وإيران على الاستقرار السياسي والأمني لمجلس التعاون الخليجي بشكل عام واليمن بشكل خاص يهدف إلى السيطرة على الموارد الاقتصادية لهذا الأخير.

المطلب الثاني: تأثير البعد الاقتصادي للازمة اليمنية على دول مجلس التعاون الخليجي العربية

يعتبر التكامل الاقتصادي من أبرز العوامل التي أدت إلى توقيع الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بعد تأسيس مجلس التعاون الخليجي في عام ١٩٨١. حيث يُعد التبادل التجاري أحد الأهداف الرئيسية لهذا التحالف. كما ايضاً أن دول مجلس التعاون تُعتبر أكبر مصدر للنفط على مستوى العالم، مما دفعها إلى البحث عن صيغة اتحادية اقتصادية تعزز من مكانتها كأكبر منطقة استثمارية، مما يسهم في دعم اقتصادها. فمع وجود الترابط الاقتصادي بين دول المجلس، تم تعزيز التنمية وتحفيز الاستثمار في القوى العاملة، مما ساهم في تقليل هجرة العمالة إلى الدول الأجنبية. كما ايضاً سعت هذه الدول إلى تقليل الاعتماد على النفط والبحث عن مصادر دخل بديلة على المستوى القومي، بالإضافة إلى ، الرغبة في إنشاء قاعدة زراعية صناعية تلبي احتياجات المنطقة.[٢٤]

تعد منطقة الخليج العربي ذات أهمية كبيرة لمصالح القوى العظمى ،حيث أنها بالإضافة إلى ، القوة العسكرية ، تعتبر واحدة من أهم المناطق في العالم بفضل موقعها الاستراتيجي كممر رئيسي للتجارة العالمية والثروة النفطية الضخمة.١. جعلت هذه العوامل المنطقة محط اهتمام عالمي ،خاصة بعد اكتشاف النفط في أوائل القرن ٢٠ ، حيث سعت الدول الكبرى إلى تعزيز المصالح الاستراتيجية وممارسة النفوذ في الخليج. الولايات المتحدة رائدة على مستوى العالم في الحاجة إلى السيطرة الكاملة على مصدر النفط وتعزيز وجودها العسكري والسياسي في المناطق الغنية بالنفط ، وخاصة في دول الخليج.

أنشأت الولايات المتحدة قواعد عسكرية ووقعت اتفاقيات أمنية بهدف ضمان السيطرة على هذه الموارد ، مستفيدة من غياب المنافسين. كما ايضاً دعت الولايات المتحدة إلى سلسلة من المشاريع التي تهدف إلى دمج الأسواق المحلية والعالمية ، كما ايضاً حدث في اليمن ، لضمان التفوق في منطقة الخليج والحد من سيطرة

البلاد على الموارد الوطنية. بالإضافة إلى ، ذلك ، ، بهدف عولمة النفط ، سنعزز هيمنتنا في العالم ، ونروج لمشروع "الشرق الأوسط الكبير" مع إسرائيل ، وننشئ نظاما جديدا يخدم الصالح العام.[٢٥]

لتحقيق أهدافها، استغلت الولايات المتحدة الثورة الشعبية في اليمن، مما دفع الإدارة السعودية للتدخل. وقد أدى ذلك ، إلى وساطة عبد الله صالح مع دول الخليج العربية للخروج من أزمة حكمه. وبعد تنحيه عن الحكم في عام ٢٠١١، تدهورت الأوضاع الاقتصادية في البلاد، وانتشر الفساد المالي، وارتفعت معدلات البطالة والفقر والأمية. كما ايضاً انخفض دخل الفرد نتيجة تراجع النمو الاقتصادي وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي للبلاد.[٢٦]

إذا كان للحملات العسكرية والإنفاق الذي نفذته المملكة العربية السعودية في اليمن تأثير كبير بشكل خاص على الاقتصاد ، وعلى اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي ، فإن التقديرات الأولية القائمة على تكاليف الحروب المماثلة تظهر أنه بحلول ٤/٢٠١٥ بلغت التكلفة ما يقارب ٤٣٠٠ مليار. وتشمل هذه التكاليف تكلفة تعبئة ١٥ مليون جندي سعودي تحسبا لتوسع الحرب ، بالإضافة إلى ، تشغيل ما يقارب ١٧٥ طائرة مقاتلة وتوريد الذخيرة. كما ايضاً تشمل التكاليف الاقتصادية للحرب "المساعدات" و "التعويضات" التي تقدمها دول الخليج لمصر ودول أخرى مقابل مشاركتها في عمليات تقدر بمليارات الدولارات. في مؤتمر شرم الشيخ الذي عقد في ٣/٢٠١٥ ، تعهدت المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة بتزويد مصر بما يقارب ١١٢.٥ مليار استثمار ودعم وودائع في البنك المركزي المصري. وقدم الدعم أيضا إلى الأردن والمغرب والسودان ، الذي يقدر بنحو ٥٥.٥ بليون نسمة. بالإضافة إلى ، ذلك ، ، زادت المملكة العربية السعودية إنفاقها العسكري في عام ٢٠١٥ إلى أكثر من ٨٨١٠ مليار ، مما يجعلها أكبر ٣ ميزانية عسكرية في العالم بعد الولايات المتحدة والصين. .[٢٧]

من المهم الإشارة إلى أن الصراع في اليمن يعتبر نقطة ضعف في منطقة الخليج العربي لأنه يهدد الأمن الاقتصادي والثروة النفطية. يساهم غياب السيطرة في اليمن بشكل مباشر في فقدان السيطرة على الممرات البحرية والبرية لدول الخليج العرب.

المطلب الثالث: تأثير البعد الاجتماعي للأزمة اليمنية على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

يُعتبر المجتمع اليمني من المجتمعات التي تحافظ على عاداتها وتقاليدها. فقد ظلت البنية الاجتماعية في اليمن دون تغيير كبير نتيجة انغلاقها على نفسها. كما ايضاً أن المجتمع اليمني يتميز بالتجانس، حيث لا توجد فيه أقليات دينية أو عرقية أو لغوية تحمل عادات وتقاليد مختلفة. يُعتبر اليمن مجتمعًا عربيًا أصيلًا، حيث تتداخل فيه القيم المدنية مع الجذور القبلية. تشكل القبائل اليمنية ما يقارب ٨٥% من إجمالي عدد السكان، ويبلغ عدد هذه القبائل ما يقارب ١٦٨ قبيلة تتوزع في مختلف أنحاء البلاد. ورغم هذا التجانس، إلا أن هناك اختلافات ملحوظة بين سكان المناطق الجبلية وسكان السهول في جوانب الحياة المختلفة.[٢٨]

تجدر الإشارة إلى أن الأزمة اليمنية أدت إلى تفاقم الأوضاع الاجتماعية في البلاد، حيث تجلت هذه الأوضاع في ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وزيادة الشعور بعدم المساواة الاجتماعية نتيجة الفساد المستشري،

بالإضافة إلى ، ارتفاع معدلات الفقر وظهور مجاعات بسبب سوء التغذية. كما ايضاً ارتفعت معدلات البطالة إلى ٣٥%، في حين أن المتوسط العالمي للبطالة يبلغ ما يقارب ١٤%. وقد أدى ذلك ، إلى اندلاع ثورة اجتماعية واقتصادية وسياسية. في هذا السياق، بدأت دول الخليج العربي في استقدام العمالة من خارج الدول العربية، مما شكل عائقاً أمام هجرة العمالة اليمنية إلى تلك الدول، التي كانت تمثل فرصة لتعويضهم عن الأوضاع في بلادهم. وهذا الأمر فتح المجال أمام الهجرة غير النظامية لليمنيين نحو دول الخليج، مما يشكل تهديداً للاستقرار الاجتماعي في تلك الدول.[٢٩]

بعد اندلاع الأزمة في اليمن، أصبح من الضروري البحث عن أبرز الوسائل لتحسين الظروف الاجتماعية، ومن بينها فتح أسواق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي أمام العمال اليمنيين بشكل أكبر. في أجندة "النقاط العشر" التي تم نشرها في بداية عام ٢٠١٠، كانت الأولوية الثانية تتمثل في خلق فرص عمل جديدة لليمنيين داخل دول المجلس، حيث يُعتقد أن زيادة التحويلات المالية يمكن أن تُضاعف الفوائد السنوية الناتجة عن تحرير التجارة والمساعدات الخارجية وتقليل الديون.

ومع ذلك ،، كانت أسواق العمل معقدة ومتداخلة من الناحية السياسية، وافتقرت تلك المبادرة إلى التوجه الواضح، باستثناء الأولويات العشر، حيث لم تصدر أي تصريحات من الحكومة اليمنية. علاوة على ذلك ،، فإن زيادة عدد العمال اليمنيين في أسواق العمل بدول مجلس التعاون الخليجي ليست مهمة سهلة، إذ توجد قيود على تدفق العمالة في جميع أنحاء العالم بسبب اعتبارات سياسية وأمنية واجتماعية، بالإضافة إلى ، تخصيص بعض الوظائف لمواطني تلك الدول.

لتحديد الأعداد الكبيرة من العمالة الوافدة من اليمن ودول أخرى، اعتمدت دول مجلس التعاون الخليجي نظام "الكفالة". وقد أدى ذلك ، إلى ظهور وكالات توظيف غير قانونية تستهدف دول آسيا وتستغني عن العمالة في منطقة الخليج العربي. تستغل هذه الوكالات عددًا كبيرًا من العمال وتفرض عليهم قبول ظروف عمل غير ملائمة، مما نتج عنه فجوة في التنافسية بين أبناء المجتمع الخليجي.

الخاتمة

إن الموقع الاستراتيجي الرئيسي لليمن ، بالإضافة إلى ، قربه من دول الخليج العربي ، وتدهور الوضع الداخلي فيه ، والأزمة والصراع في اليمن يؤثر بشكل مباشر على الوضع في دول الخليج المجاورة ، والعكس صحيح ساهم تصعيد الأزمة اليمنية لظهور جماعات متطرفة ، والتي لها تأثير سلبي على العلاقات مع دول الجوار.

وهذا ما يفسر الإدانة المتبادلة بين اليمن والمملكة العربية السعودية فيما يتعلق بانتهاك السيادة الوطنية. كما ايضاً أن تأثير الأزمة اليمنية على دول مجلس التعاون الخليجي دفع هذه الدول إلى المشاركة في عاصفة حاسمة من العمليات العسكرية ضد الحوثيين ، مما أسفر عن خسائر اقتصادية وبشرية ، ودفع العديد من الحلفاء إلى الانضمام لاحقا رمزيا إلى الحلف.

الهوامش

[١]) الكسندر ميتريسكي, الحرب الاهلية في اليمن: صراع معقد وآفاق متباينه, سلسلة تقييم حالة, المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات, ٢٠١٥, ص٣.

[٢]) فراس عباس هشام, الازمة اليمنية وتأثيراتها في معادلة الصراع الاقليمي الايراني السعودي, مجلة الخليج العربي, جامعة البصرة- مركز دراسات البصرة والخليج العربي, المجلد (١-٢), العدد (٤٤), ٢٠١٦, ص١٦.

[٣]) ماجد المذحجي, الحكم المحلي في اليمن في ظل النزاع والاضطراب, مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية, ٢٠١٨, ص١٦-١٧.

[٤]) اريك روبنسون واخرون, ما العوامل التي تدفع الافراد الى رفض التطرف العنيف في اليمن, معهد ابحاث الدفاع الوطني الامريكي: مؤسسة راند, ٢٠١٧, ص٨, متوفر على الرابط التالي: www.rand.org

[٥]) اريك روبنسون واخرون, ما العوامل التي تدفع الى الافراد الى رفض التطرف,المصدر السابق.

[٦]) المصدر نفسه.

[٧]) برنامج دعم الحوار الوطني, اليمن ٢٠٢٠: سيناريوهات المستقبل, مؤسسة فريدريش ايبرت مكتب اليمن, منتدى التنمية السياسية, يناير ٢٠١١, ص١٥٦-١٥٨.

[٨]) علي شعثان, المؤثرات الخارجية في المماحكات اليمنية, مجلة سياسات عربية, العدد (١٢), ٢٠١٥, ص١٠٩.

[٩]) المصدر نفسه.

[١٠]) المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات, تقرير الدوحة: اليمن بعد العاصفة, ٢٥ نيسان ٢٠١٥, ص٩.

[١١]) المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، مصدر سبق ذكره.

[١٢]) جيني هيل وجيرد نونمان, اليمن والمملكة العربية السعودية ودول الخليج: سياسات النخب واحتجاجات الشارع والدبلوماسية, تشاتام هاوس , برنامج الشرق الاوسط وشمال افريقيا, ٢٠١١, ص٥.

[١٣]) جيني هيل وجيرد نونمان, اليمن والمملكة العربية السعودية ودول الخليج: سياسات النخب واحتجاجات الشارع والدبلوماسية, مصدر سبق ذكره.

[١٤]) عبد السلام يحيى المحطوري, المسارات التاريخية للتدخلات الاقليمية والدولية في اليمن, المركز العربية للابحاث ودراسات السياسات, ٢٠١٢, ص١٢١.

[١٥]) بهاء عدنان السعبري وسرمد زكي الجادر, الاستراتيجية الامريكية تجاه ايران بعد احداث ١١ ايلول ٢٠٠١, مركز حمورابي للابحاث والدراسات الاستراتيجية, بغداد, ٢٠١٢, ص١٦٥.

[١٦]) مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية, التدخل الايراني في اليمن: الاسباب- الشواهد- المخاطر, ٢٠١٢, متوفر على الرابط التالي: www.khbar-alkhaleej.com.

[١٧]) سعد شاكر شلبي, الامن القومي العربي وتهديدات الاستراتيجيات الاقليمية المتنافسة على النفوذ في منطقة الشرق الاوسط, دار زهران للنشر والتوزيع, عمان, ٢٠١٥, ص٢٠٢.

[١٨]) المصدر نفسه, ص٢٠٣.

[١٩]) عبد الكريم درويش, التحول الديمقراطي للنظام السياسي في العراق واليمن بعد ٢٠٠٣, رسالة ماجستير (غير منشورة), كلية العلوم السياسية, الجامعة المستنصرية, ٢٠١٤, ص١٨١.

[٢٠]) احمد يوسف احمد, أزمة اليمن: حلقة في مسلسل انكشاف الدولة الوطنية العربية, دبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية, مجلة افاق المستقبل, العدد (٢٧), اغسطس ٢٠١٥, ص٤.

[٢١]) احمد يوسف احمد واخرون, حال الامة العربية ٢٠١١-٢٠١٢: معضلات التغير وافاقة, مركز درسات الوحدة العربية, بيروت, ٢٠١٢, ص٥٣.

[٢٢]) نهى ابو الدهب, استرداد مستقبل اليمن: دور الشتات اليمني المحترف دراسة تحليلية, مركز بروكنجز, رقم (٢٦), الدوحة, ابريل ٢٠١٩, ص١.

[٢٣]) عبد الله حسين المسوري, الازمة اليمنية وتأثيرها على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (٢٠١١-٢٠٢٠), رسالة ماجستير (غير منشورة), كلية العلوم السياسية, جامعة الشرق الاوسط, ٢٠٢٠, ص٧٦.

[٢٤]) عبد الله بشارة, تجربة مجلس التعاون الخليجي: خطوة ام عقبة في طريق الوحدة العربية, سلسلة الحوارات العربية , منتدى الفكر العربي, عمان, العدد (٥), ١٩٨٥, ص٣١.

[٢٥]) محمد كريم كاظم, دول الخليج العربي والاستقرار الامني في العراق, مجلة دراسات دولية, العدد (٤٢), ٢٠٠٩, ص٧٢.

[٢٦]) ندى الشقيفي الماريني, الربيع العربي الآفق الاسود, مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية, بيروت, ٢٠١٥, ص١٥٨.

[٢٧]) احمد يوسف احمد, ازمة اليمن, مصدر سابق, ص٣٥.

[٢٨]) سيد مصطفى سالم, تكوين اليمن الحديث, معهد الدراسات العربية العالمية, مصر, ١٩٩٣, ص٧.

[٢٩]) عبد الله حسين المسوري, الازمة اليمنية, مصدر سابق, ص٨٣.

المصادر

اولاً: الكتب العربية

١. احمد يوسف احمد واخرون, حال الامة العربية ٢٠١١-٢٠١٢: معضلات التغير وافاقة, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, ٢٠١٢.

٢. سعد شاكر شلبي, الامن القومي العربي وتهديدات الاستراتيجيات الاقليمية المتنافسة على النفوذ في منطقة الشرق الاوسط, دار زهران للنشر والتوزيع, عمان, ٢٠١٥.

٣. جيني هيل وجيرد نونمان, اليمن والمملكة العربية السعودية ودول الخليج: سياسات النخب واحتجاجات الشارع والدبلوماسية, تشاتام هاوس , برنامج الشرق الاوسط وشمال افريقيا, ٢٠١١.

٤. عبد السلام يحيى المحطوري, المسارات التاريخية للتدخلات الاقليمية والدولية في اليمن, المركز العربية للابحاث ودراسات السياسات, ٢٠١٢.

ثانياً: الرسائل الجامعية

١. عبد الكريم درويش, التحول الديمقراطي للنظام السياسي في العراق واليمن بعد ٢٠٠٣, رسالة ماجستير (غير منشورة), كلية العلوم السياسية, الجامعة المستنصرية, ٢٠١٤.

٢. عبد الله حسين المسوري, الازمة اليمنية وتأثيرها على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (٢٠١١-٢٠٢٠), رسالة ماجستير (غير منشورة), كلية العلوم السياسية, جامعة الشرق الاوسط, ٢٠٢٠.

ثالثاً: البحوث والمجلات العلمية

١. عبد الله بشارة, تجربة مجلس التعاون الخليجي: خطوة ام عقبة في طريق الوحدة العربية, سلسلة الحوارات العربية , منتدى الفكر العربي, عمان, العدد (٥), ١٩٨٥.

٢. احمد يوسف احمد, أزمة اليمن: حلقة في مسلسل انكشاف الدولة الوطنية العربية, دبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية, مجلة افاق المستقبل, العدد (٢٧), اغسطس ٢٠١٥.
٣. سيد مصطفى سالم, تكوين اليمن الحديث, معهد الدراسات العربية العالمية, مصر, ١٩٩٣.
٤. محمد كريم كاظم, دول الخليج العربي والاستقرار الامني في العراق, مجلة دراسات دولية, العدد (٤٢), ٢٠٠٩.
٥. ندى الشقيفي الماريني, الربيع العربي الآفق الاسود, مركز باحث للدراسات الفلسطنية والاستراتيجية, بيروت, ٢٠١٥.
٦. نهى ابو الدهب, استرداد مستقبل اليمن: دور الشتات اليمني المحترف دراسة تحليلية, مركز بروكنجز, رقم (٢٦), الدوحة, ابريل ٢٠١٩.
٧. برنامج دعم الحوار الوطني, اليمن ٢٠٢٠: سيناريوهات المستقبل, مؤسسة فريدريش ايبرت مكتب اليمن, منتدى التنمية السياسية, يناير ٢٠١١.
٨. بهاء عدنان السعبري وسرمد زكي الجادر, الاستراتيجية الامريكية تجاه ايران بعد احداث ١١ ايلول ٢٠٠١, مركز حمورابي للابحاث والدراسات الاستراتيجية, بغداد, ٢٠١٢.
٩. علي شعثان, المؤثرات الخارجية في المماحكات اليمنية, مجلة سياسات عربية, العدد (١٢), ٢٠١٥.
١٠. فراس عباس هشام, الازمة اليمنية وتأثيراتها في معادلة الصراع الاقليمي الايراني السعودي, مجلة الخليج العربي, جامعة البصرة- مركز دراسات البصرة والخليج العربي, المجلد (١-٢), العدد (٤٤), ٢٠١٦.
١١. الكسندر ميتريسكي, الحرب الاهلية في اليمن: صراع معقد وآفاق متباينه, سلسلة تقييم حالة, المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات, ٢٠١٥.
١٢. ماجد المذحجي, الحكم المحلي في اليمن في ظل النزاع والاضطراب, مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية, ٢٠١٨.
١٣. المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات, تقرير الدوحة: اليمن بعد العاصفة, ٢٥ نيسان ٢٠١٥.

رابعاً: الانترنيت

١. مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية, التدخل الايراني في اليمن: الاسباب- الشواهد- المخاطر, ٢٠١٢, متوفر على الرابط التالي: www.khbar-alkhaleej.com.
٢. اريك روبنسون واخرون, ما العوامل التي تدفع الافراد الى رفض التطرف العنيف في اليمن, معهد ابحاث الدفاع الوطني الامريكي: مؤسسة راند, ٢٠١٧, متوفر على الرابط التالي: www.rand.org